مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (4) العدد(15)- سبتمبر 2025م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812-145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812- 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

موقف الدكتور اللاحم من القراءات في التفسير

أ/ حسان محمود أحمد محمود

باحث ماجستير – قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب– جامعة المنيا

sohybhassan5@gmail.com

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (4) Issue (15)- Sept2025
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

موقف الدكتور اللاحم من القراءات في التفسير

أ/ حسان محمود أحمد محمود

باحث ماجستير – قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب– جامعة المنيا

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وأنزل عليه الكتاب ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إليه صراطًا مستقيمًا، فقام به ﷺ حتى تفطرت قدماه [1]، وأقرأه أمته وبلغهم إياه، وعلمهم ما فيه من المعاني والهداية والأحكام، وأوصاهم قبل وفاته ﷺ بقوله: "**إنما أنا بشرٌ يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به** .....ثم قال: **وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي...** " الحديث[2].

فإن من نعم الله تعالى على عباده أن جعل لهم كتابا هو دستورًا لهم فى هذه الحياة، فمن تمسك به نجا، وجعل لهم فيه من العلوم والمعارف ما يكفيهم فى حياتهم ويكون سببا فى نجاتهم، ومن بين هذه العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى، علم التفسير، فهو من أنفَس تلك العلوم، وهو لا يستغني عنه كل ذي علمٍ ولكونه من أكثر العلوم

---

[1] أخرجه مسلم في "صفات المنافقين وأحكامهم" (282)، عن عائشة ﵂ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا صلى قام حتى تفطر رجلاه، قالت عائشة: أتصنع هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: يا عائشة: "أفلا أكون عبدا شكورا".

وأخرجه البخاري معلقا – في "التهجد" قول عائشة ﵂ فقط بلفظ "كان يقوم حتى تفطرت قدماه".

وأخرجا نحوه من حديث المغيرة بن شعبة ﵁ عند البخاري حديث (1130) وعند مسلم حديث (2819).

[2] أخرجه مسلم في" فضائل الصحابة" –فضائل على ابن أبي طالب ﵁ (2408).

تعلقاً بالقرآن الكريم، اخترت أن يكون موضوع رسالتي في الماجستير، فبادرت بالإطلاع على هذه الدرر والنفائس، وبعد الإستخارة والإستشارة لأهل هذا الفن كمشرفي الفاضل، وبعد موافقة اللجنة العلمية لدراسة الكتاب والخطة.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في عدم وجود دراسات سابقة في هذا التفسير مما يستلزم الإستقراء التام للكتاب، وتتبع ما فيه من منهج للمؤلف وطريقة عرضه التى سار عليها، واستعراض منهج المؤلف وموقفه منها، مما يستلزم مزيداً من البحث المتأني الدقيق.

أسباب اختياري للموضوع:

1- خدمة كتاب الله تعالى.

2-شغفي بعلم التفسير وبالمفسرين.

3- كون هذا التفسير جديدا ولم يشتغل به أحدًا من قبل.

4-طريقة عرض المفسر ومنهجه الدقيق فى هذا التفسير.

5- اهتمام المفسر بأغلب علوم القرآن الكريم مما يظهر ذلك واضحًا جليًا في منهجه.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي.

أعنى بالمنهج الإستقرائي أني قرأت هذا التفسير قراءة جيدة واطلعت من خلال هذه القراءة على منهج المفسر.

موقف الدكتور اللاحم من القراءات في التفسير

المبحث الأول: بيانه للقراءات القرآنية الواردة في الآية:

قبل أن نتكلم عن منهج الدكتور اللاحم وموقفه من القراءات في تفسيره، لا بد أن نتعرف على معنى القراءات لغة واصطلاحًا.

القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ قراءة وقرآنًا، بمعنى: تلا تلاوة، وهي في الأصل بمعنى الجمع والضم، تقول: قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته فيه، وسمي القرآن قرآنًا؛ لأنه يجمع الآيات والسور ويضم بعضها إلى بعض [1].

القراءات اصطلاحًا: عرَّفها القراء بتعاريف متعددة ومختلفة، ولعل تعريف الامام ابن الجزري لها من أحسن التعاريف جمعًا وشمولاً، فقد عرفها -رحمه الله- بقوله: "هي علم بكيفية أداء الكلمات القرآنية واختلافها بعزو الناقلة" [2].

وعرفها الشيخ عبد الفتاح القاضي -رحمه الله- بقوله: "هو علم يعرف به النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله [3].

وعرفها البنا الدمياطي [4]بقوله: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف".

والسبب الداعي إلى أخذ القراءة عن الأئمة المشهورين دون غيرهم، أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجهها خليفة المسلمين سيدنا عثمان بن عفان ﷺ إلى الأمصار، فصار أهل البدع يقرؤون حسب أهوائهم، فكان لا بد من اختيار أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بالقرآن، فاختاروا من كل مصر وُجَّه إليه مصحف، اختاروا منهم أئمة مشهورين بالثقة والأمانة والضبط وتفرغوا لهذا العلم واشتهر أمرهم وذاع صيتهم وأجمعوا على عدالتهم، ثم إن هؤلاء الأئمة تفرقوا في الأمصار وأخذ عنهم خلق كثير، فكثر الاختلاف وقل الضبط، فكان لابد من وضع ميزان يُرجَعُ إليه في ذلك وهي الشروط الثلاثة لصحة القراءة القرآنية الصحيحة وهي:

---

[1] أنظر: "مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (1/1-3).

[2] أنظر: "منجد المقرئين" لابن الجزري ص3.

[3] أنظر: "البدور الزاهرة" ص5.

[4] البنا الدمياطي: هو احمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، الشهير بالبنانات: 1114ه، عالم بالقراءات، ولد ونشأ بدمياط، أخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، توفي بالمدينة حاجًا، ودفن بالبقيع، من كتبه: "اتحاف فضلاء البشر" "اختصار السيرة الحلبية على شرح المحلى لإمام الحرمين" أنظر: الأعلام ج1 ص240.

1- اتصال السند.

2- موافقة الرسم العثماني.

3- موافقة وجه من وجوه اللغة العربية.

فهذه الشروط الثلاثة هي ضابط القراءة الصحيحة، ولو كانت عن العشرة، حتى اشتهر في الأفاق سبعة من القراء وهم الذين اختارهم الامام ابن مجاهد -رحمه الله- ثم جاء الامام بن الجزري -رحمه الله- فاختار الثلاثة المتممة للعشرة.

منهج الدكتور اللاحم في عرضه للقراءات القرآنية وكيفية توجيهها:

إذا نظرنا إلى منهج الدكتور اللاحم في عرضه للقراءات القرآنية نجده يذكر القراءة الصحيحة فقط، ويذكر معنى كل قراءة من القراءات الصحيحة لها ويوجهها بعد ذلك توجيهًا نحويًا، فمن ذلك ما جاء عند قوله تعالى: **{مَـــالِكِ يَـــوْمِ الـــدِّين}** الفاتحة: ٤، حيث قال الدكتور اللاحم عند تفسير هذه الآية: قرأ عاصم والكسائي: "مالك" بالألف اسم فاعل من "المِلْك" بكسر الميم وسكون اللام، كقوله تعالى: **{قُـلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ}** آل عمران: ٢٦، ومعنى "المالك" المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء.

وقرأ باقي السبعة "مَلِك" والمِلك هو الحي الذي يتصرف فيأمر وينهى ويطاع، مأخوذ من "المُلْك" بضم الميم، كقوله تعالى: **{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ لَهُ مُلْـكُ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}** البقرة: ١٠٧، وقوله تعالى: **{وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَـا بَيْنَهُمَـا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرِ}** المائدة: ١٨، وكقوله تعالى: **{ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ}** فـاطر: ١٣، وكقوله تعالى: **{لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ}** التغابن: ١، وكقوله تعالى: **{تَبَارَكَ الَّذِي بِيَـدِهِ الْمُلْكُ}** الملك: ١، وكقوله تعالى: **{الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ}** الحشر: ٢٣، وكقوله تعالى: **{قُـلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ۞ مَلِكِ النَّاسِ}**الناس: ١ - ٢.

ثم قال: و "مَلِك" على وزن "فَعِل" صفة مشبهة تدل على ثبوت ملكه ودوامـه، وأن له التصرف التام في الأمر والنهي.

ثم قال الدكتور اللاحم: وقراءة "مَلِك" أعم وأشمل من قراءة "مالك" إذ أن كـل مَلِك مالك، وليس كل مالك ملكًا.

وقال بعضهم: بل قراءة "مالك" أعم وأشمل، قال في لسان العرب [1]: "روى المنذر عن أبي العباس أنه اختار "مالك يوم الدين" وقال: كل من يملك فهو مالك؛ لأنه بتأويل الفعل مالك يوم الدين أي يملك إقامته، ومنه قوله تعالى: **{مَالِكَ الْمُلْكِ}** آل عمران: ٢٦.

ثم قال بعد ذلك: "وكل من القراءتين سبعية وصحيحة ثابتة، نزل بها جبريل من عند الله على النبي ﷺ وإذا صح في الآية أكثر من قراءة فكل قراءة بمثابة آية، ولا تجوز المقارنة بين ألفاظ تلك القراءات من حيث الجودة والحسن إذ ليس في كلام جيد وأجود، وحسن وأحسن، بل كل كلام الله تعالى في غاية الجودة والحسن، وفي أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، قال تعالى: **{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا}** النساء: ٨٢.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: **{فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ}** البقرة: ٣٦، حيث قال الدكتور اللاحم: قرأ حمزة "فأزالهما" بمعنى: فنحاهما الشيطان، "عنها" أي عن الجنة.

وقرأ الباقون "فأزلهما" أي: أوقعهما في الزلل وهو الخطأ، والضمير في "عنها" يعود إلى الشجرة أي: أوقعهما الشيطان في الزلل والخطأ والمعصية بسبب الأكل من الشجرة، كما قال تعالى في سورة الأعراف: **{فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ}** الأعراف: ٢٠، وكما في سورة طه: **{فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَاآدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَّ يَبْلَى}** طه: ١٢٠.

ومن ذلك أيضًا، قوله تعالى: **{مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ}** البقرة: ١٠٥، ذكر الدكتور اللاحم القراءة الواردة في هذه الآية، فقال: قرأ ابن كثير وأبو عمر ويعقوب "يُنْزَل" بالتخفيف، وقرأ الباقون

---

[1] أنظر: "منجد المقرئين" لابن الجزري ص3.

بالتشديد "يُنَزَّلَ" والفرق بينهما: أن الإنزال أن ينزل الشيء جملة واحدة، والتنزيل أن ينزل شيئًا فشيئًا.

ومن ذلك أيضًا، قوله تعالى: **{مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا}** البقرة: ١٠٦، قال الدكتور اللاحم: قرأ ابن كثير وأبو عمر **{أَوْ نُنسِهَا}** بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وهمزة ساكنة بعد السين هكذا "نَنْسَأْها" أي: نؤخرها ونؤجلها، ونتركها فلا ننسخها [1]،ومن ذلك "بيع النسيئة" أي: التأجيل والتأخير، ومنه قول الشاعر:

لعمرك أن الموت ما أنسأ الفتى لكالطَّوَل المُرْخَى وثِنْياه باليَد [2]

وقرأ الباقون **{أَوْ نُنسِهَا}** بضم النون الأولى، وإسكان الثانية، وكسر السين، وهي تدل على معنى القراءة الأولى، أي: نؤخرها ونؤجلها، ونتركها فلا ننسخها [3].

كما تحتمل معنى آخر، وهو النسيان، أي: ذهول القلب عن الشيء، والمعنى: أو ننسها رسول الله ﷺ؛ حتى لا يذكرها أبدًا، كما قال تعالى: **{سَنُقْرِؤُكَ فَلاَ تَنسَى ۞ إِلاَّ مَا شَاء اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى}** الأعلى: ٦ – ٧، أي: إلا ما شاء الله أن تنساه، فتذكره، أو تُذَكَّر به، أو إلا ما شاء أن تنساه فلا تذكره أبدًا [4].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: **{وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ}** البقرة: ١١٩، قال الدكتور اللاحم: قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام "**{وَلاَ تُسْأَلُ}**" على اعتبار أن "**لا**" ناهية، والفعل مبني للفاعل، أي: ولا تسأل يا محمد عن أصحاب الجحيم، فبئس الحال حالهم لا يتصورها الإنسان، ولا يحيط بها الوصف من شدة وفظاعة ما هم فيه من العذاب.

---

[1] أنظر: "جامع البيان" (2/393–395)، "الحجة في القراءات" ص109.

[2] البيت لطرفة بن العبد. انظر: "ديوانه" ص37، "جامع البيان" (2/ 394)، والبيت في الديوان: لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى.

[3] انظر: "جامع البيان" (2/ 393– 395)، "الحجة في القراءات" ص109.

[4] انظر: "جامع البيان" (2/ 390–393).

وقرأ الباقون: **{وَلاَ تُسْأَلُ}** برفع الفعل على اعتبار "**لا**" نافية، والفعل مبني لما لم يسم فاعله، أي: ولا تسأل يا محمد عن أصحاب الجحيم، وهم الذين كفروا بك، وقد بلغت رسالة ربك؛ لأن مهمتك تبليغ الرسالة والبشارة للمؤمنين والإنذار للكافرين وليس عليك هداية الخلق، ولا حسابهم، فذلك إلى الله ﷻ، كما قال تعالى: **{مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ}** المائدة: ٩٩، وقال تعالى: **{فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَاب}** الرعد: ٤٠، وقال تعالى**{فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّر۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِر۝ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَر۝ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَر۝ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُم ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم}** الغاشية: ٢١ – ٢٦، وقال تعالى: **{وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيد}** ق: ٤٥.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: **{كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا}** البقرة: ٢٥٩، ذكر الدكتور اللاحم القراءة الواردة في هذه الآية، ثم ذكر معنى كل قراءة على حدة، فقال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو "ننشرها" بالراء، أي: نحييها بعد ما يبست ونخرت وصارت رميمًا، وقرأ الباقون: "ننشزها" بالزاي، أي: نركب بعضها على بعض، ونربط بعضها ببعض بالعصب.

ومن ذلك أيضًا، قوله تعالى: **{وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ}** آل عمران: ١٤٦، ذكر الدكتور اللاحم القراءة الواردة في هذه الآية والوجه النحوي فيها، فقال: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بضم الكاف وكسر التاء من غير ألف "**قُتِل**" بصيغة المبني للمجهول، وقرأ الباقون بفتح الكاف والتاء وألف بينهما **{قَاتَلَ}** بصيغة المفاعلة من القتل، وهي المدافعة بالقتل بين فريقين، والفاعل على قراءة **{قَاتَلَ}** ونائب الفاعل على قراءة "**قُتِل**" ضمير مستتر يعود إلى "**نبي**" والتقدير: وكأين من نبي قاتل هو، أو كأين من نبي قتل هو.

وتكون جملة **{وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ}** جملة تامة مستقلة، والوقف على **{قَاتَلَ}** وعلى "**قُتِل**" في القراءة الأخرى.

وعلى هذا تكون جملة **{مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ}** مستأنفة في محل نصب على الحال، أي: حال كونه معه ربيون كثير، "**مع**": ظرف زمان متعلق بـ "**قاتل**" أو "**قتل**" والهاء مضاق إليه، وهو في محل رفع خبر مقدم، و**{رِبِّيُّونَ}** مبتدأ مؤخر.

ويكون المعنى على هذا: وكثير من النبيين قاتل، أو قتل حال كونه معه ربيون كثير، فالقتال واقع من النبيين، والقتل واقع عليهم، وفي الحالين معهم ربيون كثير من أصحابهم مقاتلون، ويجوز أن الفاعل على قراءة "**قاتل**" ونائب الفاعل على قراءة "**قُتِل**"، والوقف على قوله "**كثير**" والمعنى على هذا: وكثير من النبيين قاتل ربيون كثير معه، أو قُتل ربيون كثيرون معه من أتباعه، وعلى هذا فالقتال من الربيين والقتل واقع عليهم.

وعلى تقدير أخصر يجوز أن يكون الفاعل على قراءة "**قاتل**" ضمير يعود إلى النبي ﷺ و"**ربيون**" أي: وكأين من نبي قاتل وقاتل معه ربيون كثير.

وعلى قراءة "**قُتِل**" يجوز أن يكون نائب الفاعل ضمير النبي ﷺ، و"**ربيون**" أي: وكأين من نبي قتل وقتل معه ربيون كثير، ويكون الوقف على هذا على قوله **{كَثِيرٌ}**

والقراءتان بمثابة آيتين، فاقتال واقع من الجميع الأنبياء والربيين، والقتل واقع عليهم جميعًا.

المبحث الثاني: دفاعه عن القراءات القرآنية المتواترة المطعون فيها من قبل النحاة وغيرهم:

قام الدكتور اللاحم بالدفاع عن القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة عن رسول الله ﷺ حق قيام، وكان حصناً حصيناً للطاعنين في هذه القراءات، كالنحاة وغيرهم، ودفاعه عن القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة عن رسول الله ﷺ ذكرها الدكتور اللاحم في أكثر من موضع من كتاب الله، وخاصةً في الآيات التي طعن النحاة في صحة قراءتها، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى اهتمامه بعلم القراءات ومعرفته لشروط صحة القراءة الصحيحة المتواترة من غيرها من القراءات الشاذة، وهو يعلم أن النحو مستمدٌ من القرآن الكريم، إذ لا ينبغي للنحاة أن يضعفوا قراءة

صحيحة من أجل أنها ليس لها دليل في كلام العرب، فالصحيح أن كلام العرب والنحاة يقاس على القرآن من حيث صحة كلامهم من خطأه، لا أن القرآن يقاس على كلام العرب، فالقرآن هو الأصل، وهو الذي استمد منه جميع علوم اللغة العربية، ولم يكتفي الدكتور اللاحم في دفاعه عن ذكر صحة القراءة فقط، بل كان يأتي بالأدلة من كلام العرب نفسهم على صحة هذه القراءات.

فمن الآيات التي دافع فيها الدكتور اللاحم في صحة قراءتها، وجاء فيها بأدلة قوية استطاع من خلالها دفع المطاعن المجها إلى صحة هذه القراءة، ما جاء عند قوله تعالى: **{وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}** النساء:1.

قال الدكتور اللاحم: قرأ العشرة عدا حمزة بالنصب في قوله تعالى: **{وَالأَرْحَامَ}** عطفًا على لفظ الجلالة "الله" في قوله تعالى: **{وَاتَّقُواْ اللّهَ}** أي: اتقوا الله، واتقوا الأرحام.

وقيل: الأرحامَ بالنصب عطفًا على محل الضمير "به" قبل دخول حرف الجر، كقول الشاعر:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا [1].

فـ "الحديدا" منصوب على محل الجبال قبل دخول حرف الجر.

والصحيح الأول؛ لأن العطف على الظاهر أولى [2].

والمعنى: اتقوا الله أن تعصوه، واتقوا الأرحام أن تقطعوها، بل صلوها وأدوا حقها، قال تعالى: **{فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ۝ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ}**محمد: ٢٢- ٢٣.

وقرأ حمزة الزيات: "الأرحامِ" بالجر عطفًا على الضمير في "به" [3].

---

[1] البيت لعقيبة بن هبيرة الأسدي، أنظر "الكتاب" لسيبويه (34/1)، وصدره:

معاوي إننا بشر فأسجح

[2] أنظر: "التفسير الكبير" (134/9).

[3] أنظر: "المبسوط في القراءات العشر" ص153.

ومعنى: تساءلون به والأرحَامِ، أي: يسأل بعضكم بعضًا بالله والرحم، كما جرت به العادة عن العرب يقول أحدهم للآخر: أسألك بالله والرحم التي بيننا، أو أنشدك الله والرحم التي بيننا، فيقرنون بينهما بالسؤال والمناشدة ونحو ذلك [1].

وقراءة حمزة بجر "الأرحامِ" قراءة سبعية صحيحة، وقد أجمع أهل العلم على الاحتجاج بالقراءات السبع وصحتها، كما حكى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– وغيره.

وقد طعن في قراءة الجر كثير من أهل اللغة والمفسرين، منهم الفراء في "معاني القرآن" [2]، والزجاج في "معاني القرآن وإعرابه" [3]، وهكذا أختار الطبري قراءة النصب، بل لم يجز قراءة غيرها، حيث قال: "والقراءة التي لا نستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك: النصب" واحتج بأن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض إلا في ضرورة الشعر [4].

وحيث ثبتت هذه القراءة عن حمزة وأجمع أهل العلم على صحة القراءات السبع والاحتجاج بها، فهي على هذا مما نزل من القرآن، والقرآن هو أصل اللغة، ولا عبرة بمن خالف هذا من أهل اللغة، قال تعالى: **{وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ}** الشورى: ١٠، وهذا شامل لما اختلف فيه من جميع الأحكام في العقائد والفقه واللغة وغير ذلك.

قال القشيري ردًا على من طعن في هذه القراءة، فيما ذكره عنه القرطبي "الجامع لأحكام القرآن"[5]: "ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواترًا يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت

---

[1] أنظر: "جامع البيان" (518/7، 519)، "الجامع لأحكام القرآن" (3/5)، "تفسير ابن كثير" (2/ 179).

[2] (1/ 252،253).

[3] (2/ 2).

[4] أنظر: "جامع البيان" (519/7، 520، 523).

[5] (4/5).

شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ، ولا يشك أحد في فصاحته.....".

وبنحو من هذا قال أبو حيان في معرض رده على البصريين وعلى ابن عطية والزمخشري في ردهما هذه القراءة، مبيناً صحة قراءة حمزة وثبوتها، بل وتواترها، وقال: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم" [1].

وقال الرازي [2]: بعد ما ذكر عدة من الوجوه التي ضعف بها كثير من النحويين قراءة حمزة: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك أن حمزة أحد القراء السبعة، رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن بيت العنكبوت، وأيضًا لهذه القراءة وجهان: أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام.

ثانيها: أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [3].

وأنشد أيضًا:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف [1]

---

[1] أنظر: "البحر المحيط" (159/3)، وانظر أيضًا (147/2)، "الكشاف" (241/1)، "المحرر الوجيز" (9/4).

[2] في "التفسير الكبير" (133/9- 134).

[3] أنظر: "شرح ابن عقيل" (240/3).

وانظر "الكتاب" لسيبويه (383/2)، قيل: البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وقيل: لعمرو بن معد يكرب، وذكره جامع الديوان مطابع الطرابيشي في ملحق الديوان ص (197) مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية (1405) ه وينسب أيضًا للعباس بن مرداس السلمي.

ثم قال الرازي: "والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" [2]: "ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلا فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه: "ما فيها غيره وفرسِه" ولا ضرورة هنا كما يدّعي مثل ذلك في الشعر...".

وأيضًا فإن ما ذكره الفراء والطبري والزجاج وغيرهم عن العرب، وأخذ به جمهور النحاة من البصريين وغيرهم، من أنه إذا عطف على ضمير الخفض لزم إعادة الخافض، رده بعض النحاة، قال ابن مالك في ألفيته:

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتًا

قال ابن عقيل في شرحه: "أي: وليس إعادة الخافض، إذا عطف على ضمير الخفض لازمًا، ولا أقول به لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة **{وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ}** بجر الأرحام عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه –رحمه الله تعالى–:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب [3]

---

[1] البيت لمسكين الدارمي، انظر: "ديوانه" 53، وفيه "تنائف" مكان "نفائف"، وانظر "لسان العرب" مادة "غوط"، "خزانة الأدب" (125/5).

[2] (774/2).

[3] أنظر: "شرح ابن عقيل" (240/3).

وقال ابن القيم [1]: "يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر على المذهب المختار، وشواهده كثيرة، وشبه المنع واهية".

ومعنى التساؤل بالأرحام كما تفيد قراءة الجر: إنما هو توسل واستعطاف بحق الرحم، التي هي عظم الله حقها وأمر بصلتها [2].

أو أن المعنى: أنهم يسأل بعضهم بعضًا بسبب الرحم التي بينهم لأنها توجب لبعضهم حقوقًا على البعض، وليس هذا من باب الحلف.

وقيل: إن هذا إخبار عن سؤالهم بالله وبالرحم، وعلى هذا فلا يلزم منه جواز السؤال بالرحم [3].

ومن ذلك أيضًا، ما جاء في قوله تعالى: **{وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ}** المائدة: ٦، حيث ذكر الدكتور اللاحم ما جاء من قراءات في هذه الآية فقال: قرأ عاصم في رواية حفص، ونافع وابن عامر والكسائي ويعقوب "وأرجلَكم" بنصب اللام عطفًا على "وجوهَكم" وهكذا قرأها جمع من السلف من الصحابة والتابعين، وقالوا: "عاد الأمر إلى الغسل" [4] أي: أن فرض الأرجل الغسل كالوجوه والأيدي، فالمعنى: واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين.

وقرأ بقية العشرة: "وأرجلِكم" بخفض اللام [5] وهكذا قرأ بعض التابعين.

وانظر "الكتاب" لسيبويه (383/2)، قيل: البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وقيل: لعمرو بن معد يكرب، وذكره جامع الديوان مطابع الطرابيشي في ملحق الديوان ص (197) مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية (1405) ه وينسب أيضًا للعباس بن مرداس السلمي.

[1] في "زاد المعاد" (35/1).

[2] أنظر: "الكشاف" (241/1)، "الجامع لأحكام القرآن" (4/5)، "التوسل والوسيلة" ص (50، 60، 140).

[3] أنظر: "التوسل والوسيلة" ص (50، 60، 140).

[4] أنظر: "جامع البيان" (10/ 25-55)، "الناسخ والمنسوخ" (2/ 262- 263)، "أحكام القرآن" لابن العربي (2/ 578)، "المحرر الوجيز" (5/ 47)، "تفسير ابن كثير" (3/ 47).

[5] أنظر: "جامع البيان" (10/ 52، 60-61)، "المبسوط" ص (161)، "الكشف" (1/ 406)، "النشر" (2/ 254).

ثم قال الدكتور اللاحم: قال بعض أهل العلم: قوله "وأرجلِكم" في هذه القراءة معطوف على "وجوهكم" كما في قراءة النصب، فهي بمعناها، وإنما جُرّت لمجاورتها للمجرور وهو "رؤوسكم"، فعلى هذا تكون "وأرجلِكم" منصوبة بفتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها جر المجاورة، كما في قولهم: "هذا جحرِ ضبٍ خربٍ" [1] فخرب صفة لـ "جحر" محلها الرفع وإنما جرت لمجاورتها المخفوض وهو "ضبٍ".

وكقوله تعالى: **{عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ}**الإنسان: ٢١ على قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي "خضرٍ" بالخفض [2].

قال ابن كثير: "وهذا سائغ ذائع في لغة العرب شائع".

وعلى هذا التوجيه لهذه القراءة، يكون معناها معنى قراءة النصب، وهو أن فرض الأرجل هو الغسل، قال الشنقيطي [3]: "قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب، والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع إن إعرابها النصب، أو الرفع، ومن رد المجاورة وقال لحن، فقوله مردود، لأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجوازه، منهم الأخفش، وأبو البقاء، وغير واحد، ولم ينكره إلا الزجاج، وإنكاره له مع ثبوته في كلام العرب وفي القرآن يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعًا كافيًا... والتحقيق أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين...وممن جزم به ابن قدامة في المغني... ومن الخفض بالمجاورة في العطف قول زهير[4]:

---

[1] أنظر: "معاني القرآن" للأخفش (2/ 466)، "مجاز القرآن" (1/ 155)، "الناسخ والمنسوخ" للنحاس (2/ 257- 258)، "سنن البيهقي" (1/ 70)، "المغني" (1/ 187- 188)، "أضواء البيان" (2/ 8، 13).

[2] أنظر: "النشر" (2/ 396).

[3] في "تفسيره" (3/ 49).

[4] في "أضواء البيان" (2/ 8-13).

لـــعـــب الـــزمـــان بهـــا وغيّرهـــا بعـــدي
ســـــــواقي المـــــور والقطـــــــرِ

بجر "القطر" لمجاورته للمخفوض مع أنه معطوف على "سواقي" المرفوع فاعل "غيَّر".

ومنه في القرآن العظيم في العطف كالآية هنا قوله تعالى: **{وَحُورٌ عِين}** الواقعة: ٢٢، على قراءة حمزة والكسائي ورواية المفضل عن عاصم بالجر: "وَحُورٍ عِينٍ"؛ لمجاورته لـ **{بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ}** الواقعة: ١٨، إلى قوله تعالى: **{وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُون}** الواقعة: ٢١، مع أن "حورٍ عينٍ" حكمه الرفع.

ومنه **{عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيط}** هود: ٨٤، و**{عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيم}**الزخرف: ٦٥، بخفض "محيط" و"أليم"؛ وهما نعتٌ للعذاب؛ لكثرة ورود الألم في القرآن الكريم نعتًا للعذاب".

وقد أطال الشنقيطي في تقرير القول بالمجاورة، وذكر الشواهد على ذلك من القرآن وكلام العرب، ثم قال: "فدعوى كون الخافض بالمجاورة لحنًا دعوى باطلة".

لكن بعض أهل العلم -كما أشار الشنقيطي- رد هذا التوجيه؛ قال مكي بن أبي طالب لما ذكر حمل بعضهم الجر في هذه القراءة على المجاورة، قال [1]: "وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه".

وكذا أبطل الحمل على المجاورة الرازي من وجوه ثلاثة [2].

وقال أبو حيان: [3]"وهو تأويل ضعيف جدًا".

ووجه بعض أهل العلم جر "الأرجل" في هذه القراءة بأنه عطف على الرؤوس في قوله: **{وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ}** المائدة: ٦، وقد روي هذا عن جماعة من السلف [4].

---

[1] أنظر: "ديوانه" ص (87).

[2] أنظر: "مشكل إعراب القرآن" (1/ 219).

[3] في "التفسير الكبير" (10/ 127).

[4] في "البحر المحيط" (3/ 437).

وحملوا مسح الأرجل مراد بالغسل [1] أو الغسل الخفيف [2]،أو إمرار اليد أو ما يقوم مقامها مع الماء على الأرجل، فمن فعل ذلك فهو غاسل ماسح وهذا اختيار الطبري [3].

قال الشنقيطي [4]: "ولا مانع من كون المراد بالمسح في الأرجل هو الغسل، والمراد به في الرأس المسح الي ليس يغسل، وليس من حمل المشترك على معنييه ولا من حمل اللفظ على حقيقته ومجازه، لأنهما مسألتان كل منهما منفردة على الأخرى مع أن التحقيق جواز حمل المشترك على معنييه، كما حققه الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية –رحمه الله– في رسالته في علوم القرآن، وحرر أنه هو الصحيح في مذاهب الأئمة الأربعة –رحمهم الله– [5].

فهذه القراءة محمولة على معنى قراءة النصب، وهو أن فرض الأرجل هو الغسل [6] ويدل على هذا ما تواتر في السنة قولًا وفعلًا من أن فرض الرجلين هو الغسل كقوله ﷺ: "**ويل للأعقاب من النار**".

وكفعله ﷺ في صفة وضوئه الذي نقله عنه أصحابه في غسله رجليه في كل وضوئه.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المراد بالمسح في قراءة الجر المسح على الخفين، ونحوهما من الحوائل [7] وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية [1]، كما دلت

---

[1] أنظر: "جامع البيان" (10/ 58– 61)، "مشكل إعراب القرآن" (1/ 219– 220).

[2] أنظر: "جامع البيان" (10/ 63)، "الناسخ والمنسوخ" للنحاس (2/ 264)، "مشكل إعراب القرآن" (1/ 220)، "المحرر الوجيز" (48/5)، "الجامع لأحكام القرآن" (6/ 92)، "دقائق التفسير" (25/3)، "مجموع الفتاوى" (21/ 132– 134).

[3] أنظر: "تفسير ابن كثير" (3/ 49).

[4] في "أضواء البيان" (2/ 14– 15).

[5] أنظر: "مقدمة التفسير" ص (50).

[6] أنظر: "تفسير ابن كثير" (3/ 54).

[7] أنظر: "أحكام القرآن" للجصاص (2/ 347)، "معالم التنزيل" (2/ 16)، "أحكام القرآن" لابن العربي ((2/ 578)، "الجامع لأحكام القرآن" (6/ 96، 100– 101)، "تفسير ابن كثير" (3/ 49).

السنة المتواترة على جوازهن وعلى هذا التوجيه يكون فرض الرجلين إما الغسل، وإما المسح؛ الغسل على قراءة النصب إذا لم يكن على الأرجل خفاف أو نحوها، والمسح على قراءة الجر إذا كان على الأرجل خفاف ونحوها. وقد ذهب الرافضة إلى أن المراد بالمسح مسح الأرجل كما يمسح الرأس، ولهذا قالوا: إن فرض الرجلين هو المسح [2] وقولهم هذا باطل بدليل الكتاب والسنة والإجماع.

وهكذا نرى الدكتور اللاحم يهتم اهتمامًا كبيرًا بعلم القراءات في تفسيره، سواء بذكره للقراءات الواردة في الكلمات القرآنية، ونسب كل قراءة إلى صحابها، أو من خلال دفاعه وذبه عن الطاعنين في القراءات المتواترة الصحيحة، وذلك بما لديه من مادة علمية قوية، سواء في اللغة العربية، أو الشعر، أو كلام العرب، فهو بذلك يتحدى جمعًا من النحاة ومن أهل التفاسير الطاعنين في بعض القراءات القرآنية، وهذا ما ميّز تفسيره في هذا الجانب، جانب القراءات، فهو لم يعرض القراءات فقط، بل يرد على الطاعنين عليها.

ومما ميّز تفسيره في هذا الجانب "جانب القراءات" أنه لم يتعرض للقراءات الشاذة في تفسيره، ولم يذكرها، لأنه ليس في احتياج إليها.

---

[1] أنظر: "مجموع الفتاوى" (21/ 128- 134)، "دقائق التفسير" (3/ 27).

[2] أنظر: "مجمع البيان" للطبرسي (2/ 38) وما بعدها، "تفسير الصافي" (2/ 16).

قائمة المصادر والمراجع

1) الإجماع لابن المنذر النيسابوري –دار المسلم للنشر والتوزيع– ط1/ 1425ه، 2004م، تحقيق ودراسة: د/ فؤاد عبد المنعم أحمد.
2) أحكام القرآن لعماد الدين بن محمد الطبري، الشهير بالكيا الهراسي، ت:405ه –المكتبة العلمية– بدون تاريخ.
3) أحكام القرآن للإمام أحمد بن علي الجصَّاص ت: 370 ه –دار الكتاب العربي– بدون تاريخ.
4) الإخلاص والنية لأبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، ت: 281ه –دار البشائر– ط1/ 1413ه، تحقيق وتعليق: عياد خالد الطباع.
5) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العماد الحنفي، ت:982ه –دار الفكر.
6) أسباب النزول وبهامشه الناسخ والمنسوخ للإمام احمد بن علي الواحدي –مكتبة المتنبي.
7) إشكالية تقسيم المفاهيم وتوظيفها في المناهج التفسيرية، دراسة نقدية – دار الكتب والوثائق بالعراق– وزارة الثقافة، حسن عبد الهادي رشيد داود (2021)،
8) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني –دار الجيل– 1412ه، 1992م، تحقيق/ محمد علي البجاوي.
9) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي الجنكي، ت:1393ه، –مكتبة ابن تيمية– ط/ 1408ه– 1988م.
10) إعجاز القرآن، د/ فضل عباس، أ/ سناء عباس –المكتبة الوطنية– 1991م.
11) الإفصاح عن معاني الصحاح ليحي بن هُبَيْرَة الشيباني، ت: 560ه –دار الوطن– تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد.

12) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين، عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي، ت:691ه، –مصطفى البابي الحلبي– بمصر– ط1388/2ه.
13) بحر العلوم، لأبي الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، ت: 373ه –دار الكتب العلمية– ط1/ 1413ه.
14) البحر المحيط لأبي حيان: محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، ت: 754ه، تحقيق: مجموعة من العلماء –دار الكتب العلمية– ط1/ 1422ه.
15) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية –ضبط وتخريج/أحمد عبد السلام –دار الكتب العلمية– ط1 / 1414ه.
16) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ت: 1394ه –دار التونسية– والدار الجماهيرية.
17) التسهيل لابن جزي الكلبي –دار الكتب العربي– ط2/ 1393ه.
18) تفسير الشعراوي للشيخ محمد متولي الشعراوي، ت: 1997م –قطاع الثقافة، أخبار اليوم– ط/1991م.
19) شعب الإيمان للبيهقي –دار الكتب العلمية– ط1/ 1410ه، تحقيق/ السيد بسيوني زغلول.
20) صحيح البخاري لأبي عبد الله بن إسماعيل البخاري، ت: 256ه –دار ابن كثير– اليمامة– ط3/ 1407ه، 1987م، تحقيق/ مصطفى البغا.
21) صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: 261ه –المكتب الإسلامي– تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العلمية.
22) مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي المالكي، ت: 473ه، –دار مؤسسة الرسالة– بيروت، تحقيق: د، حاتم صالح الضامن، ط2/ 1405ه.
23) مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله ووحدانيته –رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة– إعداد الطالب/ صالح الرقب–1412ه.